للخيار وقد مر تعليلها ولان فيه جهالة المبيع فيصير شرطا لفساد
المبيع واذا كان احدهما او كلاهما مجهولا فلم تزل الجهالة
المبيع والثمن وكيلما فاذا علم ان جهالة الثمن توجب الصحة في
الجنس وجهالة الاستثناء توجبها في الجنس فلنا الشبهين وقلنا
اذا كان محل الخيار ما شمله مجهولا لا يتم لشبه الاستثناء فاذا كان
كلاهما مجهولا صح البيع رعاية لشبه الشرع ولم يعتبر هنا شبه
الاستثناء حتى يفسد الشرط الفاسد وهو ان ما ليس مبيع يصير
شرطا لقبول المبيع بخلاف ما اذا باع الحر والعبد بالف صفقة
واحدة وبين ثمن كل منهما حيث يفسد البيع عند ابي حنيفة رضي
الله عنه لان الحر غير داخل في البيع اصلا فيصير كالاستثناء
بلا مشابهة للشرع فيكون ما ليس مبيع شرطا لقبول المبيع

فصل في الفاظه وهي اما عام بصيغته وهو كالجمع المعرف
وهو الذي يتناول الجمع او كل واحد على السبيل الشمول بحيث يأتي فيه ذم
او على سبيل البدل كالموصول يأتي ذا لاله ذو مسلم والجمع وما في معناه
يطلق على الثلاثة فصاعدا فقوله يطلق على الثلاثة فصاعدا ان
يقع اطلاق اسم الجمع والعموم والشرط على كل عدد فما فوق الثلاثة
فصاعدا الى ما لا نهاية له فاذا اطلقت على عدد معين دل
على جميع افراد ذلك العدد المعين فاذا كان له ثلاثة عبيد مثلا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)